المبادئ المتعلقة بالإضطهاد الجندري

دعوة إلى العمل من أجل المجتمع المدني

MADRE

SOUTHERN AFRICA LITIGATION CENTRE
Dignity | Equality | Justice | Freedom

Universidad de los Andes

UNIVERSITY of TASMANIA

Western UNIVERSITY · CANADA

وضع مبادئ جديدة بشأن الإضطهاد الجندري

يقوم مكتب المدعي العام (OTP) للمحكمة الجنائية الدولية (ICC) بوضع مجموعة جديدة من المبادئ المتعلقة بجريمة الاضطهاد الجندري، تركز على الوقاية والحماية ومشاركة الناجين والإغاثة والتعافي. **ويُطلب إلى جماعات المجتمع المدني أن تضيف صوتها في بداية العملية** لضمان إعطاء الأولوية لمجتمعاتها وخبراتها ضمن نطاق المبادئ الجديدة.

وبفضل حركة شعبية عالمية، أحرزنا تقدماً كبيراً في زيادة الوعي بجريمة الإضطهاد الجندري لدى أصحاب المصلحة الرئيسيين. حيث عززت آليات المساءلة مثل المحكمة الجنائية الدولية معرفتها بالإضطهاد الجندري واستراتيجيات محاسبة الجناة. وقد حان الوقت الآن لتعزيز هذا العمل وتوسيع نطاق هذا التقدم ليتجاوز المساءلة ليشمل مجالات رئيسية أخرى من مجالات القانون والإستجابة للفظائع، بما في ذلك ركائز الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والتعافي.

سوف تساهم هذه المبادىء في وضع فهم مشترك للإضطهاد الجندري عبر هذه الركائز، وهي بذلك ستعمل بمثابة أداة جديدة لهيئات معاهدات حقوق الإنسان وخبراء السلام والأمن التابعين للأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وستعزز الاعتراف بالجرائم الجندرية والتمييز الجندري في أوقات ما قبل النزاعات وأثناءها وبعدها وجبر الضرر الناجم عنها، من خلال الممارسات المشتركة الرامية إلى إنهاء دورات العنف ومساعدة الناجين على الوصول إلى العدالة المجدية.

الآن حان الوقت الحاسم للمجتمع المدني والخبراء للانضمام إلى هذه العملية.

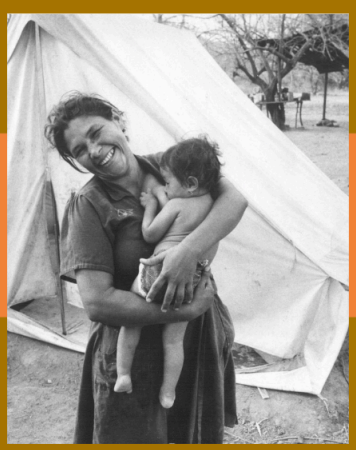

ما هو الإضطهاد الجندري؟

في البلدان والصراعات في جميع أنحاء العالم، تحدث الجرائم الجندرية وحالات إلحاق الأنواع الأخرى من الأذى القائمة على الجندر التي تصل إلى حد الاضطهاد في كثير من الأحيان. وفي القانون الجنائي الدولي، يشكل الإضطهاد الجندري التهمة القانونية الرئيسية المتاحة لمحاسبة مرتكبي الجرائم الجندرية في حالات النزاع والفظائع.

لقد إرتكب الجناة جرائم الإضطهاد الجندري، على سبيل المثال، من خلال مهاجمة مدارس الفتيات في أفغانستان، أو تعذيب النساء في مالي بسبب إعتبار تنانيرهن قصيرة جداً، أو تعريض الناس في كولومبيا للعنف الجندري بإعتبارهم أشخاصاً من مجتمع الميم (LGBTQI+). ويمكن أن يساعد التوثيق والسعي لتحقيق العدالة في مجال الإضطهاد الجندري في إبراز التمييز التاريخي الطويل الأمد والحرمان من الحقوق الأساسية ضد مجموعات مثل النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم (LGBTQI+)، وكذلك الأشخاص المستهدفين بسبب تعدد أوجه هوياتهم.

لماذا يتم وضع مبادئ بشأن الإضطهاد الجندري؟

على الرغم من وجوده في كتب القانون لعقود، إلا أن هناك ندرة في الاجتهاد القضائي بشأن الإضطهاد الجندري. لهذا السبب، أصدر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية السياسة المتعلقة بجريمة الإضطهاد الجندري في عام 2022. وتهدف السياسة، وهي الأولى من نوعها، إلى تعزيز المساءلة عن جرائم الإضطهاد الجندري. ومع ذلك، لا توجد مبادئ توجيهية بشأن كيفية منع الإضطهاد الجندري والحماية منه أو كيفية ضمان حصول الناجين منه على حقوقهم في التعويضات والمشاركة في عمليات السلام والعدالة الإنتقالية. ولهذا السبب، يأمر مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بوضع مبادئ متعلقة بالإضطهاد الجندري.

أين يوجد تقدم في معالجة الإضطهاد الجندري؟

إن إدراج الإضطهاد الجندري كجريمة ضد الإنسانية في نظام روما الأساسي، الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، يتيح فرصة للضحايا للوصول إلى العدالة فيما يتعلق بالجرائم القائمة على الجندر. ووفرت السياسة الجديدة بشأن جريمة الإضطهاد الجندري الصادرة عن مكتب المدعي العام إطاراً رائداً للمساءلة عن هذه الجريمة، وكانت بمثابة أداة تقنية لآليات المساءلة. وفي كولومبيا، أدرجت الولاية القضائية الخاصة للسلام (التي يشار إليها باسم JEP) تهم الإضطهاد الجندري في القضايا، وأقرت بأن الجناة يمكن أن يستهدفوا النساء وأفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) على أساس الجندر والعرق. وبالإضافة إلى ذلك، إستجاب المراقبون الدوليون لدعوتنا إلى تحميل حركة طالبان المسؤولية عن الإضطهاد الجندري في أفغانستان.

ما هي عملية التشاور والإطار الزمني؟

فتح مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية دعوة لتقديم الطلبات من 22 كانون الثاني إلى 22 تشرين الثاني 2024 للمساعدة في وضع المبادئ. إن هذه العملية التشاورية الواسعة النطاق التي يضطلع بها المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين والتي تستمر لمدة عام ستشرك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة والناشطين والأكاديميين والضحايا/الناجين من خلال ورشات العمل والإحاطات والإجتماعات قبل وأثناء صياغة المبادئ. كما سيساهم مستشارو وموظفو مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وآليات المساءلة الأخرى، والحكومات، وخبراء الأمم المتحدة ووكالاتها في إثراء العملية. وفي نهاية المطاف، ستجمع المبادئ بين خبرة المجتمع المدني وخبرة الخبراء القانونيين العالميين، بما يكفل اتباع نهج شامل يركز على الوقاية والحماية ومشاركة الناجين والإغاثة والتعافي.

في كانون الأول 2024، نُظِرَ إلى نتائج المشاورات العالمية حول المبادئ. وهذه المبادىء ستثري عملية صياغة المبادئ التي ستبدأ في عام 2025 . وستكون النتيجة النهائية إطلاق المبادئ في تشرين الأول 2025 خلال الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن.

شارِك!

الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والتعافي

هذه لحظة محورية في تاريخ العدالة الجندرية، والعمل الذي نقوم به الآن لإنشاء مبادئ شاملة ومتعددة الجوانب حول الإضطهاد الجندري سيؤثر على الأجيال القادمة. يُطلب من المجتمع المدني تبادل الحلول الملموسة التي تعالج الإضطهاد الجندري من خلال تعزيز الحماية والوقاية، وضمان مشاركة الناجين بشكل فعال في المساءلة وإعادة البناء.

نحن في حاجة إلى السماع منك!

الوقاية

تتطلب الوقاية من الإضطهاد الجندري تحسين الإستراتيجيات لمنع العنف الجندري قبل حدوث النزاعات أو الفظائع. ويمكن أن تشمل الاستراتيجيات محاكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي؛ تعزيز حقوق المرأة وحقوق أفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) بموجب القوانين الوطنية، ودعم مبادرات السلام المحلية للمرأة وعمليات حل النزاعات، وتنفيذ القوانين لمنع العنف الجندري، ولا سيما ضد النساء والفتيات و/بما في ذلك أفراد مجتمع الميم (LGBTQI+). الأسئلة الرئيسية التي تستحوذ على إهتمامكم:

- ما هي الإستراتيجيات أو الأنشطة الهامة لمنع الإضطهاد الجندري قبل بدء النزاع؟
- ما هي أنواع القوانين أو السياسات المهمة لمنع الإضطهاد الجندري قبل بدء النزاع؟
- كيف يمكن لإستراتيجيات الوقاية أن تكون متعددة الجوانب وأن تشمل جميع المجتمعات المهمشة المعرضة للإضطهاد الجندري؟

الحماية

تتطلب الحماية من الإضطهاد الجندري تنفيذ استراتيجيات مستنيرة لحماية النساء والفتيات و/بما في ذلك أفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) من العنف القائم على النوع الاجتماعي - بما في ذلك العنف الجنسي - في

سياقات النزاع والفظائع، وأثناء حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية مثل مخيمات اللاجئين. الأسئلة الرئيسية التي تستحوذ على إهتمامكم:

- أثناء الصراع والفظائع، كيف نضمن حماية النساء وأفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) وجميع المجتمعات المحلية من أعمال الإضطهاد الجندري؟
- كيف يمكن لنظم المعونة الإنسانية وأطر حقوق الإنسان أن تحمي على أفضل وجه من الاضطهاد الجندري وجميع الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي؟

المشاركة

يتطلب اتباع نهج يتمحور حول الناجي لتناول مسألة المساءلة وبناء السلام مشاركة فعالة للمرأة و/بما في ذلك أفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) على جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك في الحوكمة الوطنية والإقليمية والدولية ؛ وفي آليات السلام والعدالة الانتقالية، فضلا عن عمليات العدالة التصالحية الأخرى. الأسئلة الرئيسية التي تستحوذ على إهتمامكم:

- من هم الناجون من الإضطهاد الجندري ولماذا تعتبر مشاركتهم في عمليات السلام والعدالة الانتقالية مهمة؟
- ما الذي ينبغي للناجين من الإضطهاد الجندري فعله لضمان مشاركتهم الآمنة والهادفة في الاستجابات الإنسانية وفي مفاوضات السلام وبناء السلام؟
- كيف نضمن أن تشمل عملية العدالة الإنتقالية والإصلاحية وغيرها من آليات المساءلة الناجيات من الاضطهاد الجنساني بشكل هادف؟

الإغاثة والتعافي

يجب أن تعالج تدابير الإغاثة والتعافي الأزمات الدولية من منظور جندري، بما في ذلك عن طريق احترام الطبيعة المدنية والإنسانية لمخيمات اللاجئين، ومراعاة احتياجات النساء والفتيات و/بما في ذلك أفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) عند تصميم مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم. الأسئلة الرئيسية التي تستحوذ على إهتمامكم

- كيف تصل الجهات الفاعلة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية وتقوم بأمان بأنشطة في مجال التوعية لدى الناجين من الإضطهاد الجندري لضمان حصولهم على الإغاثة والتعافي؟
- ما هي أنواع تدابير الإغاثة والتعافي التي يحتاجها الناجون من الإضطهاد الجندري؟

اتخذ إجراءاً وأضف صوتك!

▸ قُم بالتوقيع على الرسالة المفتوحة

تعمل MADRE كمركز مقاصة للتعليقات وقد جمعت تعليقات من المنظمات النسوية الشعبية من جميع أنحاء العالم. ويمكن الاطلاع على موجز لهذا التجميع في رسالة مفتوحة للتوقيعات هنا.

▸ اكتب تقريرك الخاص

شارك وجهات نظرك مباشرة مع واضعي مسودة المبادئ من خلال كتابة تقرير. راجع عينة الأسئلة أعلاه للحصول على إرشادات حول الموضوعات التي يجب تضمينها في تقريرك. على سبيل المثال، يمكن أن يفصل تقريرك أشكال الإضطهاد الجندري التي تحدث في منطقتك، أو كيف تؤثر الجرائم القائمة على النوع الاجتماعي وانتهاكات حقوق الإنسان على الأشخاص الذين يواجهون أشكالًا متعددة من الاضطهاد أو التمييز. يمكن إرسال تقريرك بحلول يوم 22 تشرين الثاني 2024 إلى: **OTP.Policies@icc-cpi.int**

▸ انشروا الخبر

شارك الدليل المرجعي هذا مع شبكاتك، وحشد المنظمات في مجتمعك للتأكد من سماع وجهات نظرك في هذه العملية التاريخية. أرسل رسائلك عبر البريد الإلكتروني **advocacy@madre.org** مدرجاً فيها الأسئلة أو الأفكار. من الأهمية بمكان أن نستفيد من هذه اللحظة ونجعل صوتك مسموعاً.

إنظم إلينا

إن تاريخ MADRE يعزز الحركة التي تهدف إلى تحقيق العدالة في مجال الإضطهاد الجندري

الإضطهاد الجندري ونظام روما الأساسي

تواصل حملة الإعتراف بالإضطهاد الجندري كفاحا طويلا من أجل تحقيق العدالة الجندرية في إطار القانون الدولي. وفي تسعينيات القرن العشرين، إستضافت منظمة MADRE التجمع النسائي للعدالة الجندرية. وهذا التجمع عبارة عن تحالف عالمي من نشطاء حقوق المرأة الذين يعملون على معالجة الفجوات الجندرية في مشروع نظام روما الأساسي (المعاهدة التي تحكم المحكمة الجنائية الدولية). وتعمل عيادة حقوق الإنسان والعدالة الجنسانية التابعة لكلية الحقوق بجامعة CUNY، والمعروفة آنذاك باسم العيادة الدولية لحقوق الإنسان للمرأة، كأمانة للتجمع، ونسقت الجهود الرامية إلى كفالة مراعاة النظام للجندر في الجرائم والإجراءات والأدلة وتكوين المحكمة. في الوقت نفسه، كانت منظمة Outright International (اللجنة الدولية لحقوق الإنسان للمثليين والمثليات آنذاك) ومجموعات أفراد مجتمغ الميم (LGBTQI+) الأخرى تكافح في مؤتمر بكين العالمي المعني بالمرأة وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل الاعتراف بنقاط الضعف المتزايدة التي يعاني منها أفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) على أساس الجندر الخاص بهم.

وبسبب جهود التجمع إلى حد كبير، تم تدوين الإضطهاد الجندري باعتباره جريمة (بدلاً من الإضطهاد "الجنسي"). ويعتبر استبدال "الجنس" بـ "الجندر" في تعريف الإضطهاد أحد أهم الضمانات التي تحدث في روما. ومع ذلك، جاء الجندر بتعريف غير شفاف: "من المفهوم أن مصطلح الجندر يشير إلى الجنسين، الذكور والإناث، في سياق المجتمع". ولا توجد فئة أخرى محمية تحت الاضطهاد لديها تعريف. كما نجح التحالف في حشد واضعي نظام روما الأساسي لتوسيع فئة العنف الجنسي لتشمل ليس فقط الاغتصاب ولكن أيضًا الاسترقاق الجنسي، والبغاء القسري، والحمل القسري، والتعقيم القسري، وغيرها من أشكال العنف الجنسي غير المحددة.

الإضطهاد الجندري ومشروع معاهدة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

في عام 2017، اجتمع أعضاء التجمع مرة أخرى وشكلوا ائتلافاً جديداً من منظمات المجتمع المدني والجامعات. وسعى الائتلاف الجديد إلى ضمان أن يعكس المشروع الجديد لمعاهدة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التقدم المحرز منذ تشكيل نظام روما الأساسي، وأن ينقح التعريف القديم للجندر أو يزيله.

بسبب عمل التحالف، وبحلول شهر كانون الأول 2018، جعل مئات النشطاء والدول وخبراء الأمم المتحدة والأفراد أصواتهم مسموعة أمام لجنة القانون الدولي (اللجنة) المكلفة بصياغة المعاهدة. ووقع ما يقرب من 600 منظمة وأكاديمي، يمثلون أكثر من 100 بلد وإقليم، رسالة مفتوحة عممها التحالف. وقدمت تسع عشرة دولة مذكرات إلى اللجنة تؤكد أن حقوق المرأة وأفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) محمية بموجب القانون الجنائي الدولي، وأكدت أن معاهدة CAH الجديدة يجب أن تعكس هذا المبدأ. وإستجابة أيضا لدعوتنا، قدم أكثر من 35 مقررا خاصا وخبيرا تابعين للأمم المتحدة طلباً يدعو اللجنة إما إلى تنقيح أو إزالة التعريف القديم للجندر.

وفي وقت لاحق، حذفت اللجنة التعريف من مشروع معاهدة CAH، مؤكدة أن الجندر يُفهم على أنه بناء اجتماعي. وبعد فترة وجيزة، قدمنا نفس الحجج إلى مبادرة المساعدة القانونية المتبادلة، التي حذفت أيضا التعريف القديم من مشروع المعاهدة.

في عام 2021، عين المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لأول مرة، مستشاراً خاصاً للإضطهاد الجندري الذي وضع أول سياسة بشأن جريمة الإضطهاد الجندري. توضح هذه السياسة أن استهداف الأشخاص للإضطهاد على أساس الجندر الخاص بهم - بما في ذلك النساء والفتيات وأفراد مجتمع الميم (LGBTQI+) يعتبر جريمة.

المبادئ المتعلقة بالإضطهاد الجندري

استكمالاً لسياسة 2022 بشأن جريمة الإضطهاد الجندري والإستناد إليها، ستساعد هذه المبادرة الجديدة في زيادة تعزيز المساءلة والشفافية والقدرة على التنبؤ في عمل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في هذا المجال الحاسم. وستكون أيضا بمثابة توجيه أوسع نطاقا على الصعيد الدولي، بما في ذلك فيما يتعلق بالاستجابات الإنسانية فضلا عن آليات المساءلة الأخرى.

وسيجري وضع المبادئ على أساس القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وسوف تستخلص من المعاهدات السارية والمبادئ والقواعد العامة للقانون الدولي، والإجتهاد القضائي للمحكمة ، وغيرها من آليات حقوق الإنسان والمساءلة ذات الصلة. الأهم من ذلك، أنها ستستفيد أيضًا من المدخلات والخبرات من المجتمع المدني والضحايا/الناجين وممثليهم، والمستجيبين الأوائل، والدول، وخبراء حقوق الإنسان والقانون الجنائي، والأكاديميين، والمدافعين.

حان الوقت الآن لإسماع صوتك في المبادئ الجديدة بشأن الإضطهاد الجندري!

تَذَكَّر ما يلي:

- **التوقيع على الرسالة المفتوحة بالضغط هنا.**
- **كتابة طلبك وأرساله إلى OTP.Policies@icc-cpi.int بحلول 22 تشرينالثاني 2024.**
- **نشر الخبر ومشاركة هذا الدليل المرجعي.**

MADRE
advocacy@madre.org
madre.org/gender-persecution